

مجلس التعاون لدول الخليج العربية توجهات إقليمية نحو التعاون الاقتصادي الدولي

إنه لمن دواعي سروري أن أتمكن من المشاركة في فعاليات هذا المؤتمر الاقتصادي الخليجي الثاني، وأن تتاح لي فرصة التحدث أمام هذه النخبة المتميزة. ولما كان زميلي صاحب الدعوة سعادة وزير الإعلام الأخ طارق المؤيد قد ترك لي إختيار موضوع كلمتي في هذا اليوم، فإن شعار المؤتمر "نحو عام ٢٠٠٠: الإستثمار والتنمية والتأمين" يدفعني إلى الإستفادة من هذه المناسبة بأن أشارك ببعض الأفكار حول كيفية إستجاباتنا في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه التطورات الراهنة على الساحة الاقتصادية العالمية.

لقد واصلت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية مسيرة التحديث والتنمية على مدى عدة سنوات، واستحققت في الواقع أن تتبوأ مكانة متميزة فيما بين الدول النامية، حيث تطورت من اقتصادات صغيرة ذات هيكلية بسيطة في عقد لستينيات، إلى اقتصادات أكثر إتساعا وأشد تعقيدا كما ترونها اليوم. ففي خلال عام ١٩٧٥، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس ما يقارب ٦٧,٥ بليون دولار أمريكي، بمساهمة من قطاع النفط في ذلك الناتج بلغت نحو ٧٢%. وخلال عام ١٩٩١، إرتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى ما قيمته ١٣٢,١ بليون دولار أمريكي، وتراجعت مساهمة قطاع النفط إلى ما نسبته ٣٦%.

وعلاوة على ما سبق، تبذل بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية جهوداً حثيثة في سبيل التنسيق فيما بينها، وتخطو خطوات واسعة نحو تأسيس سوق مشتركة، ولذلك ينتظر إحراز مزيد من التقدم عندما ندرك منافع التكامل في ذلك السوق. وإذا ما نظرنا إلى إنجازات التقدم التي تم تحقيقها حتى الآن، عقب نجاح مساعي التكامل بموجب أحكام "الإتفاقية الاقتصادية الموحدة لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية" التي تم التصديق عليها في عام ١٩٨٢، فإنني على يقين بأننا نسير في الإتجاه الصحيح نحو إقامة تكتل اقتصادي قوي يتسم بإمكانات النمو المستمر، ويعتبر من أكثر التجمعات الاقتصادية نجاحاً في العالم العربي والشرق الأوسط بأسره.

إن إجمالي عدد السكان الصغير نسبياً في دول المجلس، والذي يزيد على ٢٣ مليون نسمة، مقروناً بالثروات النفطية، حيث أن هذه الدول تمتلك ما يقارب ٥٠% من إحتياطيات النفط العالمية المؤكدة، قد سمحت للدول الأعضاء أن تقدم برامج سخية للرفاهية. وتتضمن تلك البرامج، في معظم دول المجلس، التعليم والرعاية الصحية المجانية، وبرامج الإسكان المدعومة بصورة واسعة، والخدمات العامة والسلع الرئيسية، والمساعدات الإجتماعية وبرامج الإقراض، علاوة على برامج للتأمينات الإجتماعية، وأخرى للإستثمارات العامة.

كما أدت سياسة مشاركة الجماهير في الثروة، على ذلك النحو، إلى إحكام سيطرة الحكومة على الاقتصاد المحلي، حيث باشرت الدولة بتقديم معظم الخدمات، وإنتاج غالبية السلع. ولقد تمكن القطاع العام على مر السنين من

توسيع مساهمته ومشاركته في أنشطة كانت تقع عادة في نطاق القطاع الخاص، إلى المدى الذي أصبح عنده الإنفاق العام بمثابة المحدد الرئيسي الوحيد تقريبا لمستويات النشاط الاقتصادي المحلي .

ولقد كان توسع القطاع العام خلال العقدين السابقين مبررا بالظروف والأحوال التي أدت إليه، كما كان بالمقدور - من غير شك - تحمل كلفته. وبالرغم من ذلك، فقد طرأت تغيرات كثيرة محليا وعالميا، مثل تراجع أسعار النفط العالمية، والركود الاقتصادي في معظم الدول الصناعية، وتداعيات الحرب العراقية الإيرانية، ومؤخرا الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت. ولم يكن من المستغرب أن يستتبع ذلك تحمل بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية تكلفة مالية باهظة .

ولقد أدت تلك العوامل، إضافة إلى عوامل أخرى، إلى مشكلات حادة للموازنات العامة في دول المجلس، التي بدأت تسجل عجوزات واسعة في التسعينيات، بلغ إجماليها ٣٢ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٢، بمعدل بلغ متوسطه ١٦% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بفوائض مالية وصلت إلى ١٤ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٧٥، وإلى ما يعادل متوسطه ٢١% من الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك، يتعين على دول المجلس أن تنتهج في الوقت الحاضر أساليب جديدة لمواجهة ما يعترضها من تحديات .

وترتبط على ما سبق، فإن توسع القطاع العام وتدخل الحكومة في السنوات السابقة لم يعد مناسباً لأي من الحكومات أو الجمهور أو الغالبية العظمى من

الاقتصاديين على حد سواء، وبالتأكيد لا تتوافر له مقومات الإستمرار خلال المدى المتوسط. ويعود التغير في الرأي العام جزئيا إلى زيادة الأعباء المالية التي تتحملها الموازنات العامة، وجزئيا إلى إزدياد القناعة بنظام آليات السوق الحرة، وهذه قناعة تعززت من خلال المزايا التي نجمت عن تحرير القيود، والحرية الاقتصادية التي حدثت في الدول الصناعية والدول النامية، ولا سيما في إطار تحسين الخدمات وتوسيع فرص الإستثمار .

إن عمليات التحول من نظام إقتصادي يهيمن فيه القطاع العام إلى نظام يسيطر فيه القطاع الخاص ينبغي أن تتيح فرصا واسعة أمام المشاركين من القطاع الخاص، بما فيهم المستثمرين الأجانب، في مختلف الصناعات والقطاعات. وهنا أود أن أضيف تلك المجالات التي كانت تقع في الماضي تحت احتكارات الدولة، مثل الإتصالات، وتوليد الطاقة، والصناعات البترولية التابعة على وجه الخصوص. ولسوف تتاح فرص أوسع للمستثمرين الأجانب في مجالات الصناعات التي تتطلب تكنولوجيا متقدمة، وخبرات متطورة .

ومن المرجح أن القوة الدافعة الرئيسية لعمليات التحول ستنتج عن برامج الخصخصة المقترحة. وتهدف هذه البرامج إلى تقليص دور الدولة في الاقتصادات المحلية، وتطوير أسواق تنافسية للقطاع الخاص من أجل تعزيز دوره في النشاط الاقتصادي. ففي دولة الكويت على سبيل المثال، وكجزء من هذه البرامج، فإن حكومة دولة الكويت تعتزم سحب استثماراتها، كلما كان ذلك ممكنا، من الشركات المحلية، وتشجيع مساهمة المستثمرين الأجانب في تلك القطاعات التي تحتاج إلى خبرات خاصة .

وإنني لا أود أن أسهب هنا في المزايا المترتبة على إستراتيجية الخصخصة، وذلك على الرغم من أنني أود الإشارة إلى أن نجاحها يعتبر - في رأيي - حيويًا لأغراض معالجة مواطن الضعف في معدلات الأداء الاقتصادي الراهنة، وتقليص مستويات الإدارة العامة .

وفي هذا الخصوص، فإنني على يقين من أنكم تعلمون عن برنامج العمليات الاقتصادية المقابلة (Offset Program) التي قامت بإنتهاجه معظم بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ولقد تم تصميم هذا البرنامج، بين أهداف أخرى، لتوطيد أواصر التعاون الاقتصادي فيما بين دول المجلس وشركائهم التجاريين، وبخاصة الدول الصناعية. وإننا على يقين بأن ثمة فوائد مشتركة تتوافر لكلا الطرفين من هذا البرنامج، حيث يتيح أمام الموردين والمستثمرين الأجانب فرصا للمشاريع المشتركة في مجالات وصناعات لها جدواها في قطاعات واعدة. وعلى الجانب الآخر، فإننا في دول الخليج سوف نكتسب خبرات التكنولوجيا المتقدمة والمعرفة الفنية من شركائنا الأجانب. وما يزال هذا البرنامج في مراحله الأولى، وأمامنا الكثير مما ينبغي أن نتعلمه من عملياته، ولكنني على ثقة من أنه مع تزايد الخبرات بشأنه، فإن أهميته سوف تتضح لكلا الطرفين .

ومن المؤمل أن تعمل هذه المبادرات على إحداث تخفيض جوهري في الإنفاق العام، علاوة على تحسين الإنتاجية والأداء الاقتصادي بشكل عام .

ومؤخرا، إكتسبت فكرة مساهمة المستثمرين الأجانب في النشاط الاقتصادي المحلي، سواء في القطاعات الصناعية أو قطاعات الخدمات، قوة دفع متزايدة، كما أن ثمة جهودا تبذل لتشجيع الإستثمارات الأجنبية عن طريق جعل المنطقة أكثر جاذبية للمستثمرين المحتملين .

وغني عن القول، إن خلق أسواق تنافسية يلعب فيها القطاع الخاص دورا متناميا يتطلب إجراء عدد من الإصلاحات في عدة مجالات، مثل تحسين هياكل السوق، وإستبعاد تشوهات الأسعار التي تنتج من سياسات الدعم، ومراجعة بعض التشريعات القائمة، وتطوير الوسطاء الماليين، إضافة إلى تحسين كفاءتهم .

وهنا أود أن أركز على الدور الذي يمكن أن تلعبه السلطات النقدية في تسهيل عمليات تحويل الاقتصاد المحلي. ومن الطبيعي، فإن هذه السلطات النقدية، وكما ينبغي في الواقع أن تكون، حريصة في المقام الأول على أداء فعال لأسواقهم المالية. ومع ذلك، فإنها تحتاج أيضا إلى تأكيد قيام المؤسسات المالية بدور الوسطاء الماليين في توجيه الودائع والمدخرات نحو الإستثمارات، وذلك لمواجهة التكاليف الرأسمالية للاقتصاد المحلي .

ولذلك، فإنني على قناعة بأن السلطات النقدية ستكون في حاجة إلى القيام بدور العامل المساعد في إقناع المؤسسات المالية لتحسين وتوسيع الخدمات المالية، وابتكار أدوات مالية جديدة لمساعدة هذه التطورات. وسوف تحتاج هذه السلطات، أثناء تطويرها لأسواق رأس المال، إلى توسيع مجالات رقابتها بهدف ضمان سلامة جميع المؤسسات

المالية من أجل توافر التأييد المتناسق لحركة الخصخصة، ولزيادة الطلب على رأس المال لتوسيع دور القطاع الخاص .

وقد تبدو هذه الوظائف خارج إطار الدور التقليدي للبنوك المركزية والسلطات النقدية، ومع ذلك فإنها ليست بأفكار جديدة. ففي الواقع، وإذا ما عدنا إلى عام ١٩٢١، فقد أدخل السيد/ مونتاجو نورمان، محافظ بنك إنجلترا آنذاك، في تعريفه للمبادئ العامة التي تحكم أعمال البنوك المركزية، الحاجة إلى ضرورة مساعدة البنوك في سعيها نحو تطوير الأنشطة والموارد الاقتصادية في دولها. وينص المبدأ السابع من تلك المبادئ العامة على ما يلي: يُتعين على البنك المركزي القيام بوظيفة بنك جميع البنوك الأخرى في البلاد، وينبغي عليه مساعدتهم لتطوير الأنشطة والموارد الاقتصادية فيها."

ويمكن أن يتساوى في الأهمية هذا الدور التنموي للسلطة النقدية مع أدوارها النقدية والتنظيمية الأخرى. وبإنتهاج إستراتيجية مترابطة لتوسيع وتعميق الأسواق المالية، وتشجيع تحركات المدخرات، مع تواريخ استحقاق أكثر مرونة، وإختيارات أفضل للمدخرين والمستثمرين، فإنه بالإمكان إقامة أسواق أكثر فاعلية .

وتقوم السلطات النقدية في كثير من الدول النامية والمتقدمة بهذا الدور، بشكل أو بآخر، سواء كانت هذه الأهداف منصوص عليها صراحة، أو غير منصوص عليها في قوانينها. ومع ذلك، فإنها إمتداد منطقي لأهداف الإستقرار النقدي في المدى البعيد. إن المحافظة على نمو الإجماليات النقدية

والإئتمانية في المدى البعيد وعلى نحو يتناسب مع قدرات نمو الاقتصاد المحلي في ذلك المدى، إنما يعني استخدام السياسة النقدية لأغراض تنفيذ أهداف إقتصادية وطنية أساسية. وهذه الأهداف لا يمكن تحقيقها بدون جهود القطاع الخاص الذاتية، وتوافر آلية تحويل فعالة للسياسة النقدية.

ولقد أبدت السلطات النقدية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية إدراكا لدورها التنموي، كما أنها تبذل جهودا حثيثة لتطوير أسواقها المالية. ولقد باشرت معظم هذه السلطات في استحداث أدوات مالية جديدة، مثل أدوات الدين العام التي تتضمن أذونات وسندات الخزانة، إضافة إلى تحفيز قيام صناديق استثمار مشتركة، وأدوات مالية أخرى .

من ناحية أخرى، يعتبر التوجه الدقيق الذي يتسم بشيء من الحساسية، والمتصل بآليات عمل السوق، أمرا جوهريا، وذلك إذا كان على السلطات النقدية أن تقوم بإجراء مبادرات بدون إحداث ردود أفعال غير سليمة، وتكون قادرة على التعامل بكفاءة مع الإضطرابات التي قد تنشأ من آن لآخر في هذه الأسواق. وهذه الحساسية يمكن تطويرها عن طريق الخبرة فقط، ويتعين دعمها بالتدفق المطرد للمعلومات، والتنسيق مع السلطات النقدية الإقليمية، والهيئات الدولية ذات العلاقة. إن الخبرات التي تكتسبها السلطة النقدية في الأسواق، مع قدراتها على التحليلات الاقتصادية الفاعلة، سوف تمكنها من المشاركة في صياغة السياسة الاقتصادية الكلية .

ويمكن القول، إن التعاون فيما بين السلطات النقدية، والتنسيق فيما بين سياساتها التنظيمية والنقدية، يمكن أن يؤدي بصورة غير مباشرة إلى نتائج تنموية مفيدة. فمنذ ظهور أزمة المديونية الدولية في عام ١٩٨٢، باشرت السلطات النقدية في الدول الصناعية إجراءات بالغة الأهمية مفادها وضع معايير دولية لأغراض توافر مؤسسات مصرفية ومالية سليمة. وإن توصيات لجنة بازل التي نجمت عنها قد ساهمت في التعجيل بإجراء إصلاحات مالية واسعة في دول مختلفة، وفي إحداث تغييرات مؤسسية جوهرية في الأسواق المالية العالمية.

وفي هذا الصدد، فقد تابعت السلطات النقدية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تكثيف جهودها من أجل تطوير الهياكل المؤسسية القائمة، وتعزيز الإجراءات الرقابية والقواعد والأحكام بقصد التكيف مع المعايير الدولية والتوجهات المستقبلية. وتتضمن هذه الجهود التنسيقية ضرورة تبني معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة، وتوصيات لجنة بازل بشأن كل من التقارب حول تعريفات رأس المال، وكفاية رأس المال، والتركزات الائتمانية.

ولتوضيح نتيجة هذه الجهود المنسقة، فإننا في دولة الكويت، على سبيل المثال، نخضع البنوك منذ التحرير من براثن الإحتلال العراقي الغاشم، إلى المزيد من المعايير في ثلاثة مجالات رئيسية، وذلك على النحو التالي :

أولا : الإفصاح عن المعلومات المالية :

إعتباراً من نهاية شهر ديسمبر من عام ١٩٩١، فقد توجب على جميع البنوك الكويتية أن تقدم المعلومات المالية في تقاريرها السنوية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد المستثمر على إصدار قرارات أفضل بشأن المراكز المالية للبنوك الكويتية، مقارنة بالبنوك الدولية المنافسة. ولدينا قناعة بأن الخطوات التي تم إتخاذها قد ترتب عليها أن أصبحت بنوكنا الآن باستطاعتها الإعتماد على ذاتها وتحمل مسؤولية قراراتها، ويتم إصدار القرارات بشأنها طبقاً لذلك .

ثانياً: كفاية رأس المال :

إعتباراً من شهر ديسمبر من عام ١٩٩٢، كان على جميع البنوك الكويتية أن تلتزم بأحكام إتفاقية بازل بشأن رأس المال، وأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع موجوداتها الخطرة إلى ٨% كحد أدنى. ويتم رصد هذه النسبة بشكل ربع سنوي من جانب بنك الكويت المركزي. وحالياً، تحتفظ جميع البنوك الكويتية بهوامش ملموسة تفوق هذه النسبة المقررة.

ثالثاً: التركيزات الإئتمانية:

أصدر بنك الكويت المركزي، في شهر نوفمبر من عام ١٩٩٣، تعليمات تؤدي إلى المزيد من القيود بشأن التركيزات الإئتمانية. وتتبع هذه التعليمات بدقة تلك المبادئ الإرشادية التي أقرتها لجنة بازل في

عام ١٩٩١. وبناء على ذلك، فإن التسهيلات الائتمانية الممنوحة لمقترض واحد لا ينبغي أن تتعدى ما نسبته ١٠% من رأسمال البنك المقرض بمعناه الواسع، بغض النظر عن أية ضمانات مقدمة من جانب المقترض.

ويوالي بنك الكويت المركزي جهوده لإدخال تحسينات على أمور رقابية أخرى، أخذاً في الاعتبار إعطاء أهمية خاصة للتوصيات التي أصدرتها لجنة بازل، والتنسيق عن كثب مع البنوك المركزية والسلطات النقدية الأخرى في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ذلك الصدد. وقد يستغرق إستحداث هذه التغييرات بعض الوقت، إلا أن القرار يظل قائماً حتى يتسنى لنظامنا المالي أن يتماشى تماماً مع المعايير المقررة الموضوعة عالمياً.

ويشكل التعاون فيما بين السلطات النقدية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية جزءاً من الجهود المبذولة بهدف إقامة السوق الخليجية المشتركة، ويعتبر ظهور المجلس على شكل كتلة تجاري إقليمي تقدماً طبيعياً في عالم يتزايد فيه الإتجاه نحو تكوين تكتلات إقتصادية إقليمية، من شأنها أن تعمل على تسهيل حرية انتقال البضائع، ورؤوس الأموال والعمالة. إن الإتجاه نحو إقامة التكتلات الإقليمية يرتكز أساساً على دوافع إقتصادية بحتة بقدر ما هي اعتبارات سياسية. وأكثر هذه الدوافع قوة يتمثل في الإستفادة من مزايا إقتصادات الحجم الكبير من أجل التصدي للإجراءات المتشددة التي تعيق التكيف الهيكلي وإصلاح السوق. كما أننا نسعى نحو الوصول إلى وضع مناسب من شأنه أن يسمح لنا بالمساهمة الفعالة في الشؤون

الاقتصادية العالمية، وبذلك نتمكن من الدفاع عن مصالح المنطقة على نحو أكثر كفاءة.

وتعتبر مناطق وإتفاقيات التجارة الحرة، التي نشهدها حول العالم، وإلى حد معين، دليلاً واضحاً على التعاون الاقتصادي العالمي، وإن إتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية، في بعض جوانبها، لتمثل منعطفاً قصيراً نحو تحرير الاقتصاد العالمي .

ولدي قناعة بأن هذه الإتفاقيات قد تمت صياغتها بغض النظر عن التأخير الحاصل في إتمام جولة أوروغواي حول الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات). وبالرغم من أن هذا التأخير قد يعتبر عاملاً معجلاً، إلا أن هناك أسباباً أخرى بخلاف الحوافز التي قد ذكرتها سالفاً، مثل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وظهور أوروبا الموحدة، وانهيار الإتحاد السوفيتي السابق، كانت بالقدر ذاته من الأهمية في تعزيز رغباتنا لتنمية منطقتنا.

ومن وجهة نظرنا، إن الإقليمية ليست مرادفاً للنزعة الحمائية أو الإنعزالية، ولكنها بالأحرى تعني أسلوباً أسرع وطريقاً أفضل نحو التعاون الاقتصادي العالمي. وإننا نعتبرها وسيلة تؤدي إلى تكامل التجارة الدولية، وليست ذريعة لتبني السياسات الحمائية.

وتمثل السوق الخليجية المشتركة، وفق تعريفها في أحكام الإتفاقية الاقتصادية الموحدة، خطوات باتجاه التعاون الإقليمي، ولكن يظل هناك

الكثير من الأعمال التي يتعين القيام بها من أجل تخطي الثغرات بشأن العملات والتعريفات الجمركية، بيد أننا نتقدم على الطريق وإن كان ببطء إلى حد ما، غير أنه من المؤمل أن السوق الخليجية المشتركة، التي يبلغ عدد مستهلكيها ٢٣ مليونا مع قوة شرائية متينة، سيتم إقامتها قريبا.

إن الإستنتاجات الناجحة لجولة أورو جواي، والتي تم إحرازها مؤخرا، بشأن المفاوضات فيما بين أعضاء منظمة الجات (بما فيها دولة الكويت من منطقة الخليج)، والتي سيتم إقرارها من جانب أعضائها خلال عام ١٩٩٤، ويتم تنفيذها إعتبارا من السنة التالية، لا تعني مجرد الإنتصار على الصراع لتحرير التجارة العالمية، ولكنها تنطوي على حوافز لقيامنا بإتتمام ترتيباتنا الإقليمية .

وبالرغم من القناعة العامة بأحكام إتفاقية الجات، فإننا نتوقع أن تنفيذها سيكون محفوفًا بالصعوبات خلال المدى القصير، ولا سيما في الدول لنامية، حيث أن الأسلوب التدريجي يعتبر أمرا أساسيا لضمان سلاسة التنفيذ. وعلى سبيل المثال، ففي حالتنا، نجد أن انفتاح القطاعات المالية على نحو مفاجئ للمنافسة الأجنبية قد يؤدي إلى تأثيرات مؤلمة في المؤسسات المالية المحلية. ولذلك، فنحن ننظر إلى تأثيرات لمساهمة أجنبية محدودة في المؤسسات المالية القائمة في بادئ الأمر، ولا ينبغي النظر إلى ذلك على أنه نزعة حمائية، ولكن ببساطة شديدة نرى أنه مجرد أسلوب مختلف للوصول إلى الهدف ذاته.

ومن المعلوم أن بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتبنى دوما نظاما تجارية حرة، حيث تعتبر التعريفات الجمركية التي يتم تطبيقها في الواقع من بين أقل التعريفات في العالم. ولسوء الحظ، فإن سياسات بعض شركائنا التجاريين تميل إلى تثبيط صادراتنا من النفط الخام والمنتجات المكررة والبتروكيماويات، وذلك عن طريق فرض ضرائب عالية وغير مبررة، من شأنها الحد من الطلب على هذه الصادرات في دولهم، وهذا بدوره ينعكس سلبا على اقتصاداتنا، نظرا لأن هذه الصادرات النفطية تمثل مصدرا الرئيسي للدخل القومي. فعلى سبيل المثال، يكفي النظر إلى ضريبة الكربون التي إقترحتها المجموعة الأوروبية، وضريبة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن وجهة نظرنا، إن تلك الضرائب تتعارض مع روح الإتفاقية إن لم يكن مع أحكامها، وإن مثل تلك الضرائب سوف تعمل، وعلى نحو غير ضروري، على زيادة أسعار الوقود للمستهلك النهائي، ونتيجة لذلك سوف تشكل عائقا من شأنه أن يحد من وصول صادراتنا النفطية إلى تلك الأسواق، بسبب فرض ضرائب تمييزية تحت مزايم حماية البيئة. وهنا أود أن أعيد إلى الأذهان إعتراض مجلس التعاون لدول الخليج العربية على هذه الضرائب التي سيكون لها تأثيرات سلبية في أنشطة كل من المنتجين والمستهلكين للنفط.

إننا نعيش وسط تغيرات متسارعة، ونحن في الخليج ينبغي أن ندرك كيفية المواءمة مع البيئة الجديدة التي نعمل فيها. إن التغيرات ليست بالأمر السهل في أي جزء من العالم، كما أن سبل إدارتها تعتبر غاية في الأهمية لقبولها .

وخلال الخمسة والعشرين عاما السابقة، عاصرنا في منطقة الخليج تغيرات كثيرة مثل مناطق أخرى، ويرجع الفضل إلى مرونة شعوبنا وقياداتهم في المحافظة على مواصلة الإستقرار في المنطقة. ونحن ندرك أن أماننا تغيرات مستقبلية، بعضها له دلالات هامة، بيد أن خبراتنا السابقة ستساعدنا على مواجهة هذه التغيرات بنجاح يماثل ما حققناه مع التحديات التي واجهتنا في الماضي. وإنني لأنظر إلى مستقبلنا تقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية بكل التفاؤل، وهذا ما أود أنؤكد لكم اليوم.
